

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم مالية و محاسبية

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : رمال حجاج

بعنوان:

دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار - حاسي مسعود - ورقلة للفترة (2010-2012)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 23 جوان 2013

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة /سلامي منيرة..... (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور/ بن مالك محمد حسان(أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذ / قوجيل محمد..... (أستاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

الملخص

يحاول هذا البحث إيجاد طريقة علمية تسمح بالكشف عن دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، كما تهدف هذه الدراسة إلى إثبات وجود علاقة وطيدة بين التمويل الذاتي و النمو الداخلي، من خلال علاقتي التأثير المباشرة و الغير مباشرة الرابطة بينهما و التي لخصت في آلية واحدة أطلق عليها بالديناميكية المالية للنمو، و التي انطلقنا من خلالها إلى أن وصلنا إلى الطريقة التي يؤثر بها التمويل الذاتي على النمو الداخلي و هذا بالاعتماد على تحليل المر دودتي و اثر الرافعة و كذلك تحليل المخاطر المالية (الاستقلالية المالية، القدرة على السداد)، و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن: للتمويل الذاتي علاقة مباشرة بالنمو من خلال تمويل الأصول الاقتصادية باعتباره احد مكونات الأموال ، و علاقة غير مباشرة عن طريق جلب و استقطاب الديون لتساهم مع الأموال الخاصة في زيادة رأس المال المستثمر و من ثم الأصول الاقتصادية، و أن النمو الداخلي هو ظاهرة تراكمية تتحكم فيها سياسة التمويل .

الكلمات الدالة: التمويل الذاتي، النمو الداخلي، المر دودتي، اثر الرافعة.

Résumé

Essayez cette recherche de trouver une méthode scientifique pour découvrir le rôle du financement dans la croissance économique endogène de l'entreprise, cette étude vise à établir une relation solide entre la croissance interne et l'autofinancée, par l'intermédiaire de l'influence directe du relation et l'association directe entre eux et d'autres résumés dans un mécanisme appelé dynamique croissance financière, et que nous pouvons pour venir à la façon dont elles affectent autofinancement sur la croissance interne et de l'analyse du rendement fondée et impact de vol Analyse financière et de risque (indépendance financière, capacité de paiement) et cette étude a constaté que: à l'autofinancement directement liés à la croissance au moyen de financement des actifs économiques comme une composante du fonds, relation indirecte grâce à attirer et à attirer des dettes financières privées contribuent avec une augmentation des investissements et des actifs économiques et que la croissance interne est incrémentielle contrôle politique de subvention.

Mots clés : autofinancement, croissance interne, rentabilité, effet de levier.

الفهرس العام

III-I.....	الفهرس العام
IV.....	الملخص العام
V.....	فهرس الجداول
VI.....	فهرس الأشكال
VII.....	فهرس الملاحق
VIII.....	قائمة الاختصارات و الرموز
د-ا.....	المقدمة العامة
.....	الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية
02.....	تمهيد الفصل
03.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
03.....	المطلب الأول: النمو الداخلي، التمويل الذاتي، مفاهيم و مرتكزات
03.....	الفرع الأول: النمو الداخلي
04.....	الفرع الثاني: التمويل الذاتي
05.....	المطلب الثاني: الديناميكية المالية للنمو
05.....	الفرع الأول: مفهوم الديناميكية المالية للنمو
06.....	الفرع الثاني: المر دودتي و النمو
07.....	الفرع الثالث: مقاييس التمويل الذاتي للنمو
07.....	الفرع الرابع: معدل النمو الداخلي و مؤشر التمويل الذاتي للنمو
10.....	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

- 10.....المطلب الأول:المذكرات و الاطاريح العلمية
- 12.....المطلب الثاني:المداخلات العلمية
- 14.....خلاصة الفصل
-الفصل الثاني:دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار في تمويل نموها الداخلي
- 16.....تمهيد الفصل
- 17.....المبحث الأول:تحديد المتغيرات و الأدوات المستخدمة لمعالجتها
- 17.....المطلب الأول: جمع المعلومات عن المشكلة البحثية
- 17.....الفرع الأول: اختيار مجتمع و عينة الدراسة
- 18.....الفرع الثاني:تحديد متغيرات الدراسة و تلخيص أهم المعطيات المجمعة حولها
- 19.....المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات
- 19.....الفرع الأول:الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات
- 19.....الفرع الثاني: الأدوات القياسية المستخدمة في معالجة المتغيرات
- 20.....المبحث الثاني: دراسة تحليلية لدور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة
- 20.....المطلب الأول:دراسة مركبات النمو الداخلي و التمويل الذاتي
- 20.....الفرع الأول: قراءة عامة لبعض المؤشرات المالية والاقتصادية
- 27.....الفرع الثاني : عرض مركبات النمو الداخلي
- 32.....الفرع الثالث: علاقة التمويل الذاتي بالديون والأموال الخاصة
- 33.....الفرع الرابع: معدل النمو الداخلي (g)
- 35.....الفرع الخامس: مؤشر التمويل الذاتي للنمو
- 36.....المطلب الثاني: اختبار الفرضيات والاستنتاجات
- 36.....الفرع الأول: اختبار فرضيات الدراسة

38.....	الفرع الثالث: الاستنتاجات
39.....	خلاصة الفصل
41	الخاتمة العامة
44.....	المراجع
46.....	الملاحق

المقدمة العامة

يقوم الاقتصاد الجزائري على مجموعة من القطاعات الاقتصادية مجزأة إلى مؤسسات مختلفة الحجم، كبيرة، صغيرة و متوسطة و هي مختلفة من حيث ملكية رأس المال و الهياكل المالية، طبيعة النشاط، جودة الأداء و مستوى النمو، و نتيجة للعولمة أصبحت المؤسسات ملزمة بالاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا الاندماج أدى بدوره إلى تحفيز المؤسسات و تشجيعها على البقاء و الاستمرار و النمو و عليه أصبحت إستراتيجية النمو اليوم من الحتميات التي تعتمد عليها المؤسسات للحرص على استمرارية نشاطها و لمواجهة حالة التنافس التي تشهدها اغلب الأسواق العالمية.

من اجل التوسع و النمو وجدت المؤسسات نفسها في حاجة إلى مصادر تمويل و تعد إشكالية التمويل من أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية و أصبح من المؤكد أن نمو المؤسسة مرهون بإمكانياتها المالية و يعد النمو الداخلي من أهم الشروط التي تمكن المؤسسة من المحافظة على مركزها التنافسي و لتحقيقه فهي تحتاج إلى موارد مالية تساهم في تمويل مختلف استثماراتها و من مصادر التمويل هذه نجد التمويل الذاتي الذي يضمن بقاء المؤسسة من جهة و تحقيق النمو و التوسع من جهة أخرى.

إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق تتجلى معالم إشكالية هذا البحث و التي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

كيف يساهم التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية؟

و بهدف التحليل المعمق لهذه الإشكالية تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنمو الداخلي؟
- لماذا تسعى المؤسسة لتحقيق قدرات ذاتية للتمويل؟
- هل للتمويل الذاتي تأثير مباشر على النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل يمكن أن يحفز التمويل الذاتي مصادر أخرى للتمويل من اجل المساهمة في تحقيق النمو؟

فرضيات البحث:

- من اجل الإحاطة بجوانب الموضوع و من اجل تقديم تفسيرات مؤقتة للأسئلة المطروحة تم طرح الفرضيات التالية:
- يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية و ظاهرة مالية و اقتصادية قابلة للتكميم.
- لعل المؤسسات التي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الأخيرة و التي من بينها المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار كان بفضل توفرها على قدرات تمويلية ذاتية معتبرة.

المقدمة العامة

- باعتبار أن مستوى النمو متوقف على التمويل الجيد و الفعال يمكن القول أن للتمويل الذاتي تأثير مباشر في النمو الداخلي للمؤسسة.

- قد يكون التمويل الذاتي مصدر محفز لمصادر التمويل الأخرى إذا ما تلقى الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين.

أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية و حداثة الموضوع في الدول المتقدمة و النامية.
- الرغبة في إبراز العلاقة الموجودة بين المتغيرات محل الدراسة التمويل الذاتي كمتغير مستقل و النمو الداخلي كمتغير تابع.

أهداف دراسة الموضوع:

- التعرف على النمو الداخلي و تحديد مؤشرات قياسه.
- التعرف على التمويل الذاتي و أهم محدداته.
- تحديد أهمية التمويل الذاتي في المؤسسة الاقتصادية و التعرف على مدى مساهمته في النمو الداخلي.
- تحليل اثر التمويل الذاتي على النمو الداخلي و ذلك من خلال إسقاط الدراسة على المؤسسة المعنية للتأكد من مدى تطابق الجانب النظري على الواقع العملي.

أهمية الموضوع:

والأهمية من هذا البحث تبرز في النمو الداخلي كأحد الشروط التي تمكن المؤسسة من المحافظة على مركزها التنافسي في بيئة معلومة وفي ظل اقتصاد الأسواق المفتوحة و لتحقيق هذا النمو تحتاج المؤسسة إلى موارد مالية داخلية و خارجية تساهم في تمويل مختلف الاستثمارات، و تدعيم مركزها المالي، و أهم هذه المصادر التمويل الذاتي الذي يضمن للمؤسسة بقائها و استمرارها من جهة، و تحقيق النمو و التوسع من جهة أخرى.

إطار الدراسة:

نظرا للأهمية التي تحتلها المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار في الاقتصاد الوطني و باعتبارها من المؤسسات الضخمة المدرجة في البورصة وقع اختيارنا عليها كإطار مكاني لتحليل آلية التمويل الذاتي للنمو الداخلي و قد تم اختيار الفترة الممتدة ما بين 2010-2012 كإطار زمني لتحليل الظاهرة المدروسة حيث تبقى النتائج المتوصل إليها مقبولة في حدود هذه الفترة كما لا يمكن تعميمها على قطاعات أخرى.

منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الإشكال المطروح و بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة و قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة و التمكن منها نحاول استخدام المنهج الوصفي للظاهرة المعنية و التحليلي لجوانبها و هذا لاستيعاب أكبر للتمويل الذاتي مستخدمين في ذلك أدوات التحليل المالي كالمردودية و أثر الرافعة و القدرة على السداد و القدرة على الاستدانة.....الخ.

مرجعية الدراسة:

من خلال اطلاعي على الكتب و الأبحاث و المقالات و الرسائل الجامعية التي عالجت موضوع التمويل بمختلف مصادره و العلاقة بينه و بين النمو و التوسع للمؤسسة الاقتصادية يمكن الإشارة إلى انه كان جل اعتمادنا في مرجعية الدراسة على الكتب الأجنبية المتحصل عليها من مكتبة المؤسسة و هي مراجع مهمة جدا تختلف من حيث فترة إصدارها.

صعوبات البحث:

في إطار انجاز هذا البحث ظهرت جملة من الصعوبات خاصة في الجانب التطبيقي و يمكن عرضها كالآتي:

- نظرا لحدثة الموضوع لم تتوفر المراجع بالقدر الكافي خاصة باللغة العربية حيث كانت اغلب المراجع التي اعتمدنا عليها باللغة الأجنبية.

- انعدام الدراسات التي تعالج صلب الموضوع بطريقة مباشرة ما صعب علينا ترتيب و تنسيق الموضوع.

- نقص المراجع المتخصصة كالأطاريح و المقالات و الملتقيات لذا كانت اغلب المراجع عبارة عن كتب.

هيكـل البحث:

لأنجاز هذا البحث تم تقسيم الخطة إلى فصلين أساسيين خصص الأول للأدبيات النظرية و التطبيقية و فيه تم التطرق إلى أهم الدراسات التي عالجت جوانب الموضوع مع الإشارة إلى المفاهيم النظرية لمتغيرات البحث أما الثاني فخصص لدراسة الحالة التي أجريت بالمؤسسة و التي تحدد العلاقة الموجودة بين النمو الداخلي و التمويل الذاتي.

تمهيد الفصل

يعتبر النمو عاملاً أساسياً من عوامل تعظيم قيمة المؤسسة، ولهذا فإن قرارات النمو هي قرارات إستراتيجية ويعود هذا في اعتقادنا إلى معيارين أساسيين يتمثل الأول في كون نتائج هذه القرارات تنعكس على المؤسسة في المدى البعيد، بينما يتمثل المعيار الثاني في أنها تهتم بالعلاقة بين المؤسسة ومحيطها الخارجي وتبين مختلف تعاريف النمو الداخلي أن هذا الأخير يترجم في نمو الطاقات المتاحة للمؤسسة، لهذا تقوم المؤسسات بتبني عدة إستراتيجية للنمو، بهدف تدعيم وتقوية مركزها ومكانتها في السوق بين الأطراف الأخرى المنافسة. ويظهر أثر الإستراتيجيات التجارية، الإنتاجية، الاستثمارية، المالية...المنتهجة بهدف دعم النمو على مردودية المؤسسة بشكل خاص، وعلى هذا الأساس يقيم مدى نجاح إستراتيجية النمو باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير الكفيلة بالكشف عن مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في اختيارها لسياسة محددة واتباعها لإستراتيجية معينة بغية تدعيم نموها الداخلي، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلية الذي يلعب دوراً هاماً في نمو المؤسسة وتوسعها، حيث يضمن زيادة الأصول الاقتصادية دون اللجوء إلى مصادر خارجية ويشترك بصفة مباشرة في العملية التوسعية لها من خلال استحداث استثمارات جديدة.

و يتناول هذا الفصل عدة مفاهيم تتعلق بالنمو و التمويل الذاتي كأدبيات نظرية للموضوع و التي خصص لها المبحث الأول أما الثاني فقد خصص لبعض الأدبيات و الدراسات التطبيقية التي عاجلت متغيرات البحث.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

المطلب الأول: النمو الداخلي، التمويل الذاتي، مفاهيم و مرتكزات

الفرع الأول: النمو الداخلي

1 تعريف النمو الداخلي:

النمو الداخلي هو الارتفاع في القدرة الإنتاجية للمؤسسة بإنشائها لوسائل إنتاجية أو بجزائها لاستثمارات جديدة¹. و يمكن

تعريفه أيضا على انه هو الارتفاع في القدرة الإنتاجية للمؤسسة الناتجة عن ضم وسائل إنتاج جديدة تم إنشائها داخل

المؤسسة أو تم حيازتها من خارج المؤسسة².

2 -المفاضلة بين النمو الداخلي و النمو الخارجي:

جدول (1-1): المقارنة بين النمو الداخلي و النمو الخارجي (خصائص-مظاهر)

النمو الداخلي		النمو الخارجي	
المظاهر	الخصائص	المظاهر	الخصائص
- ارتفاع الأبعاد (رقم الأعمال، النتائج، المستخدمين...).	- شراء الإمكانيات. - الإنجاز الذاتي للاستثمارات.	- زيادة الحجم - تغير الخصائص - تغير الأنشطة	- الحيازة، الاحتواء، الاندماج، التحالف حالة التنوع. - انخفاض المنافسة في حالة التخصص. - انخفاض درجة الخطر في حالة التنوع.
- تغير الخصائص (المنتجات، الأسواق، التمويل، التنظيم، التكنولوجيا، الموارد البشرية).	- التطور الذاتي للموارد البشرية والمالية والتقنية (الأبحاث، التطوير، قدرة التمويل الذاتي، تكوين		
- الاستقلال والسيادة.			

¹اللياس بن ساسي " محاولة ضبط مفهومي النمو الداخلي و النمو الخارجي للمؤسسة كمنطلق للمفاضلة بينهما " مجلة الباحث عدد 2008/06، ص 35

²دربال سمية،"سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2012، ص 42

	المستخدمين).		
تطور المؤسسة وزيادة الإمكانيات باللجوء إلى أطراف خارجية.	حجم إضافي من الإمكانيات بفضل الموارد الذاتية للمؤسسة.		

المصدر: دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 177

الفرع الثاني: التمويل الذاتي

1 -القدرة على التمويل الذاتي:

القدرة على التمويل الذاتي هي مورد يأتي من داخل المؤسسة باقتطاع نسبة معينة من الإيرادات التي تحققها المؤسسة، يوضع تحت تصرف المؤسسة لمدة معينة أو يستخدم كلياً أو جزئياً خلال الدورة، لتسديد التزامات المؤسسة المالية أو يعاد استثمار هذا المورد (سواء للتجديد أو التوسع أو الإحلال).

وتمثل قدرة التمويل الذاتي نظريا في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية بحيث انه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات المؤجلة خلال نهاية السنة، يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في:

$$ق ت ذ = مج الإيرادات - مج النفقات^3$$

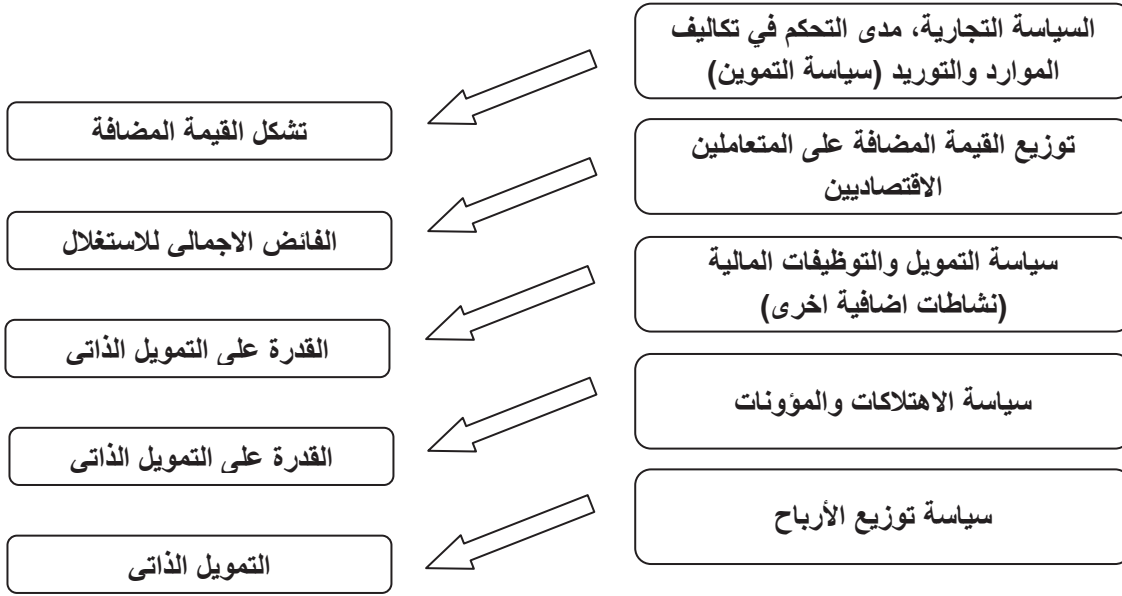
2 -التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي هو تدفق نقدي مخصص لأنشطة الاستغلال للمؤسسة و هو وسيلة تمويلية جد هامة وتعد الأكثر استعمالا حيث تسمح للمؤسسة تمويل نشاطها دون اللجوء أطراف خارجية. و يعبر عن مجموعة الأموال الأصلية الداخلية التي تم إنشاؤها بواسطة نشاط المؤسسة خلال فترة معينة والتي تستخدم بالتأكيد لتمويل نموها و إثراء أموالها الخاصة. ⁴ الشكل الموالي يبين مراحل تشكل التمويل الذاتي:

³ Perochon.c,leurion.j, Analyse comptable et gestion previsionnelle,edition foucher n°1,Paris,1982,p 128

⁴ Chiha.k, finance d'entreprise approche stratégique ,edition houma , Alger, 2009,p 92

شكل رقم (1-1): مراحل تشكل التمويل الذاتي



المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 241

المطلب الثاني: الديناميكية المالية للنمو

الفرع الأول: مفهوم الديناميكية المالية للنمو

يعد رأس المال التقني ضروريا لتطور المؤسسة، والسؤال المطروح هو: كيف يتم تمويل هذا الرأسمال؟

تعتبر الأموال الخاصة للمؤسسة أول مورد مالي أساسي لتمويل نشاطها وإمكانياتها، فبفضل الرأسمال الخاص يمكن للمؤسسة تشكيل رأسمال بشري تقني، استراتيجي...، وباعتبار النمو ظاهرة تتجسد في تطور حجم الإمكانيات المادية، البشرية والتقنية...، فإن ذلك يعني انه بقدر ما تتوفر المؤسسة على رأسمال خاص معتبر، بقدر ما يكون من الممكن لها تطوير مختلف إمكانياتها وبالتالي إمكانية النمو. و إذا كنا بصدد الحديث عن النمو المستقل، فإن نمو الأموال الخاصة يكون عن طريق التمويل الذاتي، الأمر الذي يؤدي رفع القدرات المالية الخاصة للمؤسسة وتقوية هيكلها المالي، وبالتالي زيادة الإمكانيات من جديد. وهكذا، تظهر الديناميكية المالية للنمو الداخلي بأنها عبارة عن مفهوم شبيه جدا بالتغذية العكسية، حيث يعمل التمويل الذاتي على تدعيم وتقوية المركز المالي للمؤسسة، إذ يتجلى ذلك من خلال نمو أموالها الخاصة وزيادة قدرتها على الاستدانة، وبذلك يمكنها إحداث

زيادة في رأسمالها المادي، البشري، التقني....، مما يؤدي نموها، ويترجم هذا الأخير بتسجيل معدل جيد للمردودية المالية، ويعني ذلك إعادة تغذية أموالها الخاصة من جديد⁵.

الفرع الثاني: المر دودية و النمو

إن علاقة المر دودية بالنمو جد وطيدة ودقيقة حيث تعتبر مؤشرا جيدا للدلالة على النمو الداخلي وعليه فإن تحليل المر دودية يعد جانبا هاما في تحليل دينامية النمو في المؤسسة، حيث تشكل المر دودية بتفاعل يحصل بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمالية على شكل نسب مالية هي بمثابة المركبات المفسرة والمحددة لمعدل المر دودية المحقق ويسمى ذلك بالتعبير الرياضي لها وبواسطة هذا الأخير يمكننا إعطاء التفسير المالي لمصدر مرد ودية المؤسسة ومن ثم ادراك المنطق المالي لنموها⁶. و تعرف المر دودية على أنها الفرق بين ما خصصته المؤسسة كتكاليف لأنجاز مشاريعها و بين ما حصلت عليه كعوائد نتائج من هذه المشاريع⁷ وفي المؤسسة نميز بين المر دودية من وجهة نظر المؤسسة، والمر دودية من وجهة نظر المساهمين فيطلق على الأولى المر دودية الاقتصادية وعلى الثانية بالمر دودية المالية.

1- المر دودية الاقتصادية: هي مرد ودية الاستثمارات التي يشار إليها من خلال الخصوم، حيث هي نسبة النتيجة إلى رأس المال الاقتصادي المستعمل من طرف المؤسسة و تستعمل في تقييم فعالية الوسائل الاقتصادية من خلال النتائج المتحصل عليها وهو ما يعكس صورة تسيير المؤسسة وقراراتها الإستراتيجية وموضعها التنافسي والتعامل الجيد لأصولها⁸.

$$\text{المر دودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{راس المال الاقتصادي الصافي}}$$

2- المر دودية المالية: لا يسمح قياس المر دودية السابقة لوحده بالحكم على مرد ودية المؤسسة ككل، ولا يمكن تحديد قيمة مضافة لهذه المؤسسة إلا إذا جلبت الأموال المستثمرة نتيجة أكبر من تكلفتها و بالتالي يجدر تحديد العلاقة التي تربط بين نتيجة المؤسسة و أموالها الخاصة و هو ما يعرف بالمر دودية المالية التي تعطى بالعلاقة التالية:⁹

$$\text{المر دودية المالية} = \frac{\text{النتيجة المطلقة}}{\text{الاموال}}$$

⁵ دادان عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 210

⁶ دربال سمية، مرجع سبق ذكره، ص 82

⁷ Douillet.A, l'analyse financiere pratique, edition chotard et associes, paris, p 147

⁸ Vernimmen. P, Finance d'entreprise, edition dalloz , 1994 , p 200

⁹ Chiha. K, op-cit, p 97

3- اثر الرافعة المالية: هي اثر المديونية (D) على الأموال الخاصة (CP) وتتوقف على الهيكل المالي للمؤسسة. ويعرف الرفع المالي بأنه مدى أو نسبة الزيادة الأرباح نتيجة استخدام أموال الغير (الاقتراض) في عمليات المؤسسة من اجل تمويل الاحتياجات المالية. وتزداد درجة الرفع المالي كلما ازداد اعتماد المؤسسة على استخدام أموال الغير لتمويل رأس مالها المستثمر من اجل تحقيق دخل مرتفع لأصحاب المنشأة أو مساهمها لهذا الغرض يكفي تبيان المر دودية المالية (R) بالنسبة للمر دودية الاقتصادية (R_e). و منه فمبدأ اثر الرافعة هو الفرق بين المر دودية الاقتصادية و المر دودية المالية¹⁰.

الفرع الثالث: مقاييس التمويل الذاتي للنمو

يمكننا أن نقيس التمويل الداخلي للنمو انطلاقا من عدة معايير اقتصادية ومالية، فمن خلال ما تقدم، يبدو لنا أن التمويل الداخلي للنمو يمكن قياسه بكل من:

- القيمة المضافة: و تعتبر مصدرا أساسيا للثروة التي خلقتها المؤسسة لتوزيعها على عوامل الإنتاج¹¹ ؛

- الربح: والذي يعبر عن إجمالي الثروة الصافية التي حققتها المؤسسة، حيث يترجم ذلك الأداء الكلي للمؤسسة؛

- التدفقات النقدية: والتي تعبر عن المتاح من الأموال للمؤسسة، والمتولد عن نشاطها الاستغلالي؛

- التمويل الذاتي: والذي يعبر عن مقدار الزيادة في الأموال الخاصة، والذي يترجم حجم التدفقات النقدية المخصصة لتمويل

النمو¹².

الفرع الرابع: معدل النمو الداخلي و مؤشر التمويل الذاتي للنمو

1 - معدل النمو الداخلي:

و يعتبر أداة تحليلية لإظهار النمو الربحي للمؤسسات، حيث تكمن قوته في إمكانية تحليل وتفسير التسلسل المنطق لزيادة الأرباح وتأمين توافق التنبؤات فيتبين في الأجل الطويل أن المتغير الأساسي للنمو الربحي هو النمو الداخلي (المستقل) كدالة لمعدل المر دودية المالية ومعدل الاحتفاظ بالأرباح. لذلك يمكن بفضل هذا النموذج تحديد اثر سياسة توزيع الأرباح والاستدانة على النمو¹³.

¹⁰ Georges .L,manuel de gestion financiere, collection LMD et professionnel,edition berti,paris,2006,p 214

¹¹ . Vizzanova. P, gestion financière, édition Atol n°8,paris,1993 , p 62

¹² دربال سمية،مرجع سبق ذكره، ص 63

¹³ دادن عبد الوهاب، سلوك المؤسسات البترولية في تمويل نموها الداخلي، المدرسة العليا للتجارة، مجلة عدد 05 /2008، ص 98.

معدل النمو المستقل:

نسعى إلى بناء أو تقديم صيغة رياضية، هي عبارة عن تفسير لميكانيزم النمو الداخلي للمؤسسة وهو ما يعرف باسم معدل النمو

الداخلي المستقل الذي نرسم له بالرمز g ويستند هذا النموذج مجموعة إلى الفرضيات التالية¹⁴:

- ثبات المعامل المتوسط لرأس المال المستثمر، أي نسبة رقم الأعمال إلى الأموال المستثمرة (CA/CI) أو نسبة رقم الأعمال إلى الأصل الاقتصادي (CA/AE)

- وجود نسبة هيكل مالي مستهدف (D/CP)، وبما أن هذه الأخيرة التي تتعلق بالسياسة المالية ثابتة عند نسبة معينة K ، وبالتالي

$$D = k \cdot CP$$

- تنتهج المؤسسة سياسة توزيع الأرباح بمعدل d من أرباحها السنوية.

- يحسب معدل المر دودية المالية R_f ، بنسبة النتيجة الصافية الأموال الخاصة. تسمح الفرضيات السابقة بالقول: عند نسبة هيكل

مالي ثابتة، فإن نمو الأموال الخاصة يقابله نمو مكافئ في حجم الدين، وبالتالي نمو الأصول الاقتصادية (الأموال المستثمرة).

وعليه فإنه عند هيكل مالي ثابت، يترجم النمو في الأموال الخاصة بالنمو في الأصل الاقتصادي للمؤسسة، ذلك لأن هذا الأخير

تم تمويله بالأموال الخاصة والديون (الأموال المستثمرة) ويمكن تعميم النموذج السابق على المؤسسات التي تعتمد على الاستدانة

حيث تصبح المر دودية للأموال الخاصة مساوية للمجموع الجبري لكل من المر دوية الاقتصادية و أثر الرافعة $(R_e - i)D/CP$

انطلاقاً من الفرضيات السابقة، كيف يمكننا أن نبرهن أن معدل النمو الداخلي (معدل نمو الأموال الخاصة) يقاس بالعلاقة التالية:

$$g = [R_e + (R_e - i)D/CP](1 - d)$$

إذن معدل النمو المستقل يعبر عن نمو الإمكانيات المالية للمؤسسة عند نسبة ثابتة لكل من الهيكل المالي والمر دودية الاقتصادية

وبالتالي نمو أصلها الاقتصادي و النمو المستقل لا يترجم إلا بنمو الأموال الخاصة بفضل قدراتها الذاتية وذلك عند هيكل مالي

معين، أي عند سياسة مالية معينة.

¹⁴ Everaert. S, analyse et diagnostic financière, méthodes et cas, eyrolles, 2^oédi, paris, 1992, p 294.

2- مؤشر التمويل الذاتي للنمو

من جهة أخرى يمكننا توضيح العلاقة بين التمويل الذاتي والنمو الداخلي كما يلي: إذا اعتبرنا أن التمويل الذاتي للنمو (AFC) هو الربح الصافي الذي تحققه المؤسسة فإننا نكتب:

$$AFC = RN \times (1 - d)$$

مع العلم أن: معدل توزيع الأرباح d يساوي التوزيعات (DIV) على النتيجة الصافية (RN)

$$d = \frac{DIV}{RN}$$

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

حسب اطلاعي فان هناك من الدراسات السابقة ما تناول التمويل الذاتي و هي بصدد البحث في تشكيل الهيكل المالي في المؤسسات و منها ما تناول النمو بصفة عامة في إطار الإدارة الإستراتيجية أما عن الدراسات التي تجمع بين المتغيرين تكاد تكون منعدمة إلا أن هذا لم يمنع من إيجاد دراسات تطرقت إلى التمويل و دوره في نمو المؤسسات، من هذه الدراسات :

المطلب الأول:المذكرات و الاطاريح العلمية

- أطروحة دادن عبد الوهاب:

قام هذا الباحث بأنجاز دراسة عنوانها " دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة - نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية- الجزائر- 2008. رسالة دكتوراه تمحورت اشكالياتها في الصيغة التالية: كيف يمكن اعتماد طريقة علمية لتحليل المنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتسمح بترشيد القرارات المالية ذات التأثير على النمو الداخلي لهذه المؤسسات؟هدفت إلى محاولة بناء مقارنة جديدة لتحليل و تفسير المنطق المالي لنمو نسيج من المؤسسات الاقتصادية انطلاقا من الوحدات المكونة له و هو نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع اختبار مدى تطابق و تلاءم قواعد النظرية المالية مع الواقع العملي و إيجاد تفسيرات اقتصادية و مالية للعلاقات الضمنية بين بعض المتغيرات المفسرة لسياسة الاستثمار و سياسة توزيع الأرباح باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي ، و أخيرا محاولة بناء نموذج لترشيد القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج لعل من أهمها أن

- السلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يفسر بحجمها وأهدافها فقط، بل توجد عوامل أخرى خارجية ذات تأثيرات معتبرة على الهيكل المالي، ومن بينها خصائص النظام المالي للبلد.

أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية:

عرض الباحث مشكلة الدراسة بشكل عام حول العوامل المؤثرة على النمو الداخلي في المؤسسات،فيما يخص هذه الدراسة فقد عاجلت بشكل مباشر التمويل الذاتي باعتباره من أهم مصادر التمويل الداخلي و التي تساهم بشكل فعال في النم و الداخلي للمؤسسات،فيما يخص عينة البحث فقد عالج الباحث هذه المشكلة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما مشكلة البحث الحالية فقد طبقت على مؤسسة اقتصادية كبيرة.

بالنسبة للأدوات المستخدمة في معالجة المتغيرات فقد استخدم الباحث أساليب التحليل العاملي لتحليل ظاهرة النمو في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على النسب المالية بشكل مباشر للتحليل.

- مذكرة سمية دربال :

قامت هذه الباحثة بإنجاز دراسة عنونها " سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005-2010 " - ورقة - 2011/2012, رسالة ماجستير جاءت اشكالياتها كالتالي: كيف يمكن تحليل سلوك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تمويل نموها الداخلي وما مدى تأثير حجم المؤسسة على قراراتها المالية ذات الصلة بنموها الداخلي؟ هدفت الباحثة إلى محاولة تحليل الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية والمالية لمفهوم نمو المؤسسة الذي يتميز بتعدد جوانبه وتعقدها وتداخلها, كما حاولت الوصول إلى إبراز وتفسير العوامل الداخلية المتحكممة في نمو المؤسسات على اختلاف أحجامها و اختبار مدى وجود أثر لهذه الأحجام على سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويلها لنموها الداخلي، و لقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها معرفة الحد الأدنى من المتغيرات المفسرة للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قد تم الحصول على ستة عوامل رئيسية انطلاقا من المتغيرات الأصلية، حيث توصل التحليل بأن مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نموها الداخلي والمستخرجة من العوامل الأولية المقترحة هي : سياسة المؤسسة التجارية، مردودية المؤسسة، الأداء الاقتصادي للمؤسسة، الهيكل المالي، سياسة التمويل، ومردودية الأموال الخاصة. كما ظهرت مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات الكبيرة في تمويل نموها في : سياسة التمويل، القيمة المضافة، سياسة الاستدانة، الأداء الاقتصادي للمؤسسة، وسياسة التمويل الذاتي.

أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية:

قامت الباحثة بإجراء دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بين المؤسسات الكبيرة و هذا ما يساعد على إعطاء توضيحات أكثر في المجال من حيث النتائج في حين اقتضت الدراسة الحالية على المؤسسات الكبرى. أما فيما يتعلق بنتائج الدراسة فقد قامت الباحثة بعرض النتائج بشكل مفصل وواضح حيث قسمت النتائج حسب الأدوات الإحصائية المستخدمة لجمع البيانات ومن ثم مناقشة وتحليل النتائج بشكل عام وقد اتبعت هذا الأسلوب حتى يسهل استنباط واستخلاص النتائج بشكل دقيق أما الدراسة الحالية ركزت على بعض المؤشرات المالية المتعلقة بالمتغيرات المدروسة و هذا بحكم تحيز عناصر البحث .

- مذكرة الياس بن ساسي:

قام هذا الباحث بانجاز مذكرة عنونها "تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة , دراسة حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب في الفترة 1995-2002 " - ورقة - 2003 , رسالة ماجستير عاجلت الإشكالية التالية: ما هي السياسة المالية المثلى لمواجهة الاحتياجات المالية في مرحلة النمو؟ و قد هدف الباحث إلى السعي إلى تقليص حجم العقبات التي تواجه المسير أو متخذي القرار في المؤسسة و إضفاء الطابع العلمي على عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتمويل الاحتياجات المالية في المؤسسات الكبيرة. و توصل إلى ما يلي :

- اعتماد المؤسسة الوطنية للتنقيب على الفائض الإجمالي للاستغلال باعتباره رصيد دورة الاستغلال و يسهل في تحديد الفوائض المالية المحققة على مستوى نشاط المؤسسة كما أن هذه المؤسسة تعتمد في تمويل احتياجاتها المالية على معدل التمويل الذاتي للنمو. أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية:

تعتبر هذه الدراسة قريبة جدا من موضوع البحث محل المعالجة بحيث الباحث قام بإجراء دراسة الحالة على المؤسسة الوطنية للتنقيب و هي بنفس حجم المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار وكلاهما تنشطان في نفس المناخ، اعتمد الباحث على الأسلوب الإحصائي و استعان بالعديد من المؤشرات الاقتصادية و المالية لتوضيح جوانب الإشكالية بشكل أكثر دقة كما استعان الباحث بجملة هائلة من المراجع العلمية الأجنبية و هذا ما زاد البحث قيمة.

المطلب الثاني: المداخلات العلمية

- مداخلة للأستاذين ملياني حكيم و بوعظم كمال بعنوان:

"Financement des entreprises défis des entreprises algérienne" الملتقى العلمي

الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات النامية (بسكرة 2006) ، حاولا الباحثان من خلال هذه الورقة العلمية إلى إبراز أهمية التمويل الفعال لنمو المؤسسات و هذا ما يتماشى ما تطور المفهوم الاقتصادي لمصادر التمويل المختلفة الممكن الاعتماد عليها و قد ركزا على التمويل في المؤسسات الجزائرية. خلصت هذه الورقة إلى أن التمويل بالاستدانة أصبح مهما جدا بالرغم من أثاره السلبية إلا انه يساعد على النهوض بمشاريع مختلفة في أوقات متقاربة لذلك فان مصادر التمويل الخارجية أكثر فعالية من الداخلية التي قد تكلف المؤسسة خسائر غير

متوقعة في الخزينة.

أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية:

إن هذه الورقة البحثية عاجلت مسألة التمويل بشكل عام أي بنوعيه و تأثيرها على نمو المؤسسة و هي دراسة تخدم نوعاً ما الإطار المفاهيمي لموضوع التمويل في المؤسسات و دوره في نموها أما الدراسة الحالية فتميزت بدراسة تطبيقية و تحليلية لمختلف المؤشرات المساعدة على تحديد السلوك المناسب لعملية التمويل التي تساعد المؤسسة على تحقيق مستويات نمو مناسبة

– مداخلة للأستاذتين غلاب نعيمة و زغيب مليكة بعنوان:

" تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب و مشتقاته" الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات-دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- بسكرة 2006 ، و تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة استعراض أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و تقديم البدائل التمويلية المناسبة بهدف رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات بتحليل الجانب المتعلق بمصادر الأموال في ميزانيتها، من خلال دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب و مشتقاته، بعد التطرق إلى أهم مصادر تمويل المؤسسة و محددات اللجوء إلى الديون و قد استعانتنا في ذلك بالمنهج الوصفي التحليلي.

و قد قامت الباحثتان بحساب مختلف المؤشرات العلمية و النسب المالية كنسب الهيكل المالي و نسب النشاط و نسب المر دودية خلال الفترة 2002-2004 من اجل الكشف عن مصدر التمويل الأمثل للمؤسسة و قد توصلتا أن الاعتماد على المصادر الخارجية كالديون زاد من تراجع المؤسسة و وقف من نموها.

أوجه الشبه و الاختلاف بين الدراسة السابقة و الدراسة الحالية:

ورقة بحثية مفسرة لأهم عناصر التمويل و أهم محدداتها، لم تركز على تحليل دور التمويل الذاتي في نمو المؤسسات إلا أن هذا لم يمنع من تقديم تفسيرات حول الهيكل التمويلي الأنسب للمؤسسة و هذا ما يميز الدراسة الحالية التي عاجلت بشكل محدد دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة.

فيما يخص الأدوات المستعملة في تحليل المعطيات فهي نفسها في كلتا الدراستين و هي مختلف النسب و المؤشرات المالية الخاصة بتفسير النمو في المؤسسات و التي من أهمها المر دودتي

خلاصة الفصل

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم النمو الداخلي في المؤسسة الاقتصادية، وبيننا انه ذو طبيعة إستراتيجية، حيث يشير تعريف النمو أنه يغطي حقائق مادية عديدة: اقتصادية، صناعية، تجارية، مالية، إدارية وفنية، ولكن في جميع الحالات يظل النمو ممثلاً في نمو الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة. ويتطلب تنفيذ النمو الإعداد المسبق لوسائل التمويل بصفة عامة، والتي تعتمد على التمويل الذاتي، فرض زيادة رأس المال ثم الاستعانة بالأموال الخارجية. فيعتبر النمو الداخلي ظاهرة ديناميكية في ضوء مجموعة من المعايير الاقتصادية والمالية، إذ يمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات تمكن من الكشف عن وتيرة واتجاهاته.

أما عن الدراسات السابقة و كخلاصة عن تحليلها فان هناك من الدراسات ما تناول التمويل الذاتي كعنصر للتحليل بصدد البحث في تشكيل الهيكل المالي في المؤسسات و منها ما تناول النمو بصفة عامة في إطار الإدارة الإستراتيجية أما عن الدراسات التي تجمع بين المتغيرين تكاد تكون منعدمة .

تمهيد الفصل

نسعى في هذا الفصل إلى إسقاط ظاهرة التمويل الذاتي في المؤسسات الاقتصادية لكشف وتحليل دور التمويل الذاتي و أهميته في تمويل النمو الداخلي فمن جهة يكشف هذا التحليل عن سلوك المؤسسة في تمويل نموها الداخلي ومن جهة أخرى ترشيد القرارات المالية والاقتصادية ذات التأثير على نجاعة الأداء المالي للمؤسسة وقد اخترنا المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار بحاسي مسعود ولاية ورقلة لدراسة سلوكها وتقييمها ومعرفة مدى مساهمة التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة.

المبحث الأول: تحديد المتغيرات و الأدوات المستخدمة لمعالجتها

المطلب الأول: جمع المعلومات عن المشكلة البحثية

الفرع الأول: اختيار مجتمع و عينة الدراسة.

من اجل الوصول إلى نتائج علمية حول إشكالية البحث المقترحة تم تمثيل مجتمع الدراسة في المؤسسة الاقتصادية الكبيرة (سونا طراك) نظرا لما تحتله من أهمية في الاقتصاد الجزائري و من خلال هذا المجتمع فقد وقع اختيار العينة على احد الفروع التابعة لسونا طراك و هو المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) و المتواجدة في حاسي مسعود ولاية ورقلة و كتقديم مختصر لعينة الدراسة تم اقتراح الجدول الموالي الذي يترجم أهم المعلومات حولها:

جدول(2-2): تعريف المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار

المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار	الاسم القانون
ENTP	التسمية
1 اوت 1981	تاريخ الإنشاء
الحفر و صيانة الآبار	النشاط الرئيسي
سوناطراك	أهم الزبائن
مؤسسة عمومية اقتصادية شركة ذات أسهم بتاريخ 21 جوان 1981	الشكل القانوني
14800000000	رأسمال المؤسسة
ص ب 207206 القاعدة الصناعية 20 اوت 1955، حاسي مسعود	عنوان المقر الاجتماعي
حي البساتين ص.ب.12 الجزائر.1600	عنوان قاعدة بئر خادام

المصدر: <http://www.entp-dz.com/>، تاريخ الاطلاع 2013 /04/23.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

أما محل التريص في هذه المؤسسة فكان في مديرية المالية و المحاسبة DFC و التي يمكن حصر أهم وظائفها في النقاط التالية:

- تحديد الاحتياجات و البحث عن مصادر التمويل؛
- ضمن علاقات جديدة مع المصارف و المؤسسات المالية الأخرى؛
- التفاوض على عقود التأمين؛
- القيام بالضرائب لكامل الشركة وفقا للتقارير السائدة في الأنظمة السارية؛
- تتولى حل جميع النزاعات مع الضرائب في تقديم التقارير وفقا للأنظمة السارية؛
- ضمان إدارة ميزانية العملة للشركة؛
- توحيد الحسابات و إعداد البيانات المالية و ملخصات الميزانية العامة للشركة.

الفرع الثاني: تحديد متغيرات الدراسة و تلخيص أهم المعطيات المجمعة حولها

من خلال موضوع البحث قمنا ب تحديد المتغير التابع و المتغير المستقل و كلا المتغيرين تم الاعتماد في تحليلهما على معطيات المؤسسة محل الدراسة و يمكن التوضيح كالتالي:

المتغير التابع: و المتمثل في النمو الداخلي و يعتبر هذا المتغير متغيرا كميًا قابل للقياس يتطلب تحليله الاعتماد على مؤشرات مالية و اقتصادية مختلفة و التي تستخرج عناصرها من القوائم التقارير المالية للمؤسسة مثل النتيجة الصافية، رقم الأعمال، القيمة المضافة، الأموال الخاصة و غيرها... للإشارة فقط لا يمكن الفصل بين الطبيعة النوعية و ظاهرة النمو إذ لا حدوث لهذه الأخيرة في غياب التغيرات النوعية فأحيانا تشتت عملية النمو إجراء تعديلات هامة في الهياكل و الأنشطة و يتعلق الأمر بالجانب التقني و التجاري و البشري.

المتغير المستقل: التمويل الذاتي هو الآخر يعتبر متغيرا كميًا و مؤشرا يقيس معدل نمو المؤسسة و قدرتها على توليد قيمة إضافية في أموالها الخاصة و منه فان المؤشر الأساسي للنمو الداخلي المستقل للمؤسسة هو التمويل الذاتي الذي يحسب معدله باستخدام العناصر التالية: معدل المردودية المالية، معدل توزيع الأرباح، صافي الربح، القدرة على التمويل الذاتي وغيرها من العناصر الأخرى التي تساعد في تحديد هذا المتغير و بطبيعة الحال فان الوثائق و التقارير المالية للمؤسسة هي المصدر الأساسي للحصول عليها.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في الجمع

في هذه الدراسة و بناء على الإشكالية المطروحة و ما تفرضه من أدوات لعلاجها قمت بالاستعانة بمجموعة من الأدوات العلمية هي:

- المقابلة حيث قمت بإجراء استبيان شفوي تم فيه تبادل لفظي بيني وبين إطارات في المالية و الذين يعملون في مديرية المحاسبة و المالية محل التربص بالإضافة إلى توجيه مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة إلى الرئيس المدير العام لها, و يمكن القول أن هذه المقابلة مسحية هدفت من خلالها الحصول على قدر معين من المعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة .

- وثائق المؤسسة : و المقصود هنا الوثائق المالية و المحاسبية التي استعنت بها للوصول إلى تحليل المتغيرات السابقة الذكر و هي الميزانيات المحاسبية و جداول حسابات النتائج للسنوات 2010-2011-2012 بالإضافة إلى التقارير المالية التي تعكس مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تمت الإشارة إليها في دراسة الحالة.

الفرع الثاني: الأدوات القياسية المستخدمة في معالجة المتغيرات

لقد كان اعتمادي على برنامج الاكسال07 (excel07) لمعالجة البيانات الرقمية وإجراء الحسابات عليها واستخراج نتائج مختلفة ممثلة في أشكال (أعمدة بيانية و منحنيات).

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لدور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة

المطلب الأول: دراسة مركبات النمو الداخلي و التمويل الذاتي

الفرع الأول: قراءة عامة لبعض المؤشرات المالية والاقتصادية

جدول رقم(3-2): جدول المؤشرات الاقتصادية والمالية

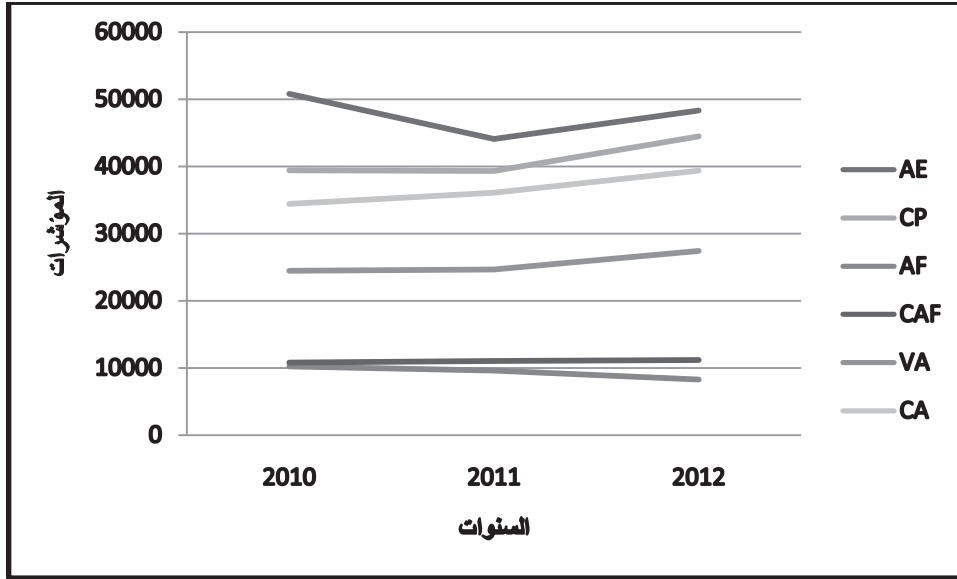
البيان السنوات	CA	VA	CAF	AF	CP	AE
2010	34423	24436	10777	10215	39423	50768
2011	36096	24648	10994	9601	39316	44053
2012	39359	27432	11148	8288	44438	48277

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية المتعلقة بالمؤسسة

تم تلخيص المعطيات في مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية للتحليل والتي هي في الواقع إثبات لوجود حالة النمو في المؤسسة أهمها رقم الأعمال، التمويل الذاتي و القدرة على التمويل الذاتي، الأموال الخاصة، الأصول الاقتصادية، القيمة المضافة، ونسعى في هذا الجانب تحديد الجوانب التي تجعل من بحثنا موضوعيا على ضوء ما تقدم من تحليل لمؤشرات ومقاييس النمو الداخلي للوصول مدى مساهمة هذه الأخيرة في نمو المؤسسة محل الدراسة ولذلك استعنا بجدول المعطيات الأساسية للتحليل ل: 03 سنوات من 2010-2012 علما أن الوحدة مليون دينار جزائري . وكذا التمثيل البياني لكل مؤشر وعلى أساسها يتم التحليل.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

شكل رقم (2-2): التمثيل البياني لبعض المؤشرات الاقتصادية والمالية

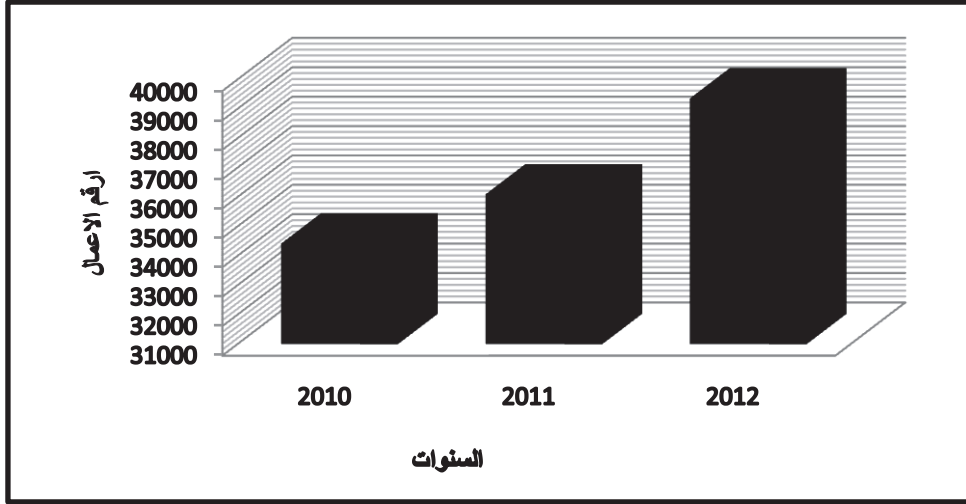


انطلاقاً من المؤشرات في الجدول أعلاه وتمثيلها بيانياً واعتماداً على تغير هذه المركبات نحكم على سلوك المؤشرات (نمو،

تراجع، ...) لذلك سيتم توضيح كل مؤشر على حدا بناءً على قيمه و العناصر المكونة له.

رقم الأعمال (CA):

شكل رقم (3-2): التمثيل البياني لمعدلات النمو في رقم الأعمال

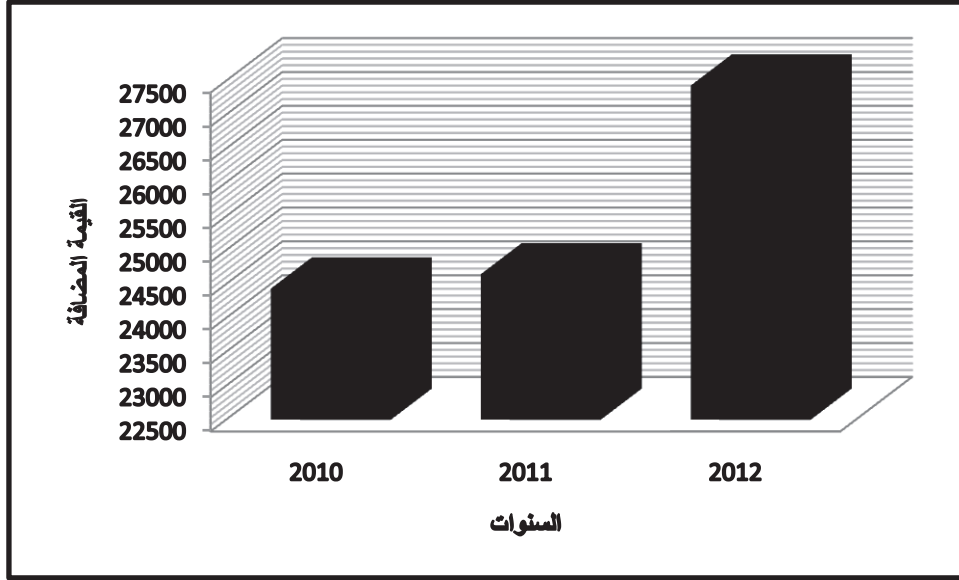


من خلال الأعمدة الصاعدة لمؤشر رقم الأعمال نلاحظ أن هناك زيادة في معدلات النمو حيث نلاحظ أن أعلى معدل نمو كان سنة 2012 واقل معدل نمو كان سنة 2010.

من خلال المعطيات فان رقم الأعمال ح/70 في نمو مستمر وهذا النمو ناتج عن إيرادات أداء الخدمات لان المؤسسة تنشط بشكل واسع في مجال حفر الآبار وصيانتها ولا يوجد اثر كبير لمبيعات البضاعة.

القيمة المضافة (VA):

شكل رقم (4-2): التمثيل البياني لمعدلات النمو في القيمة المضافة



من خلال الأعمدة الصاعدة نلاحظ أن هناك تغير كبير في معدلات النمو للقيمة المضافة ونلاحظ أن أعلى معدل نمو كان سنة 2012 وقل معدل نمو كان سنة 2010.

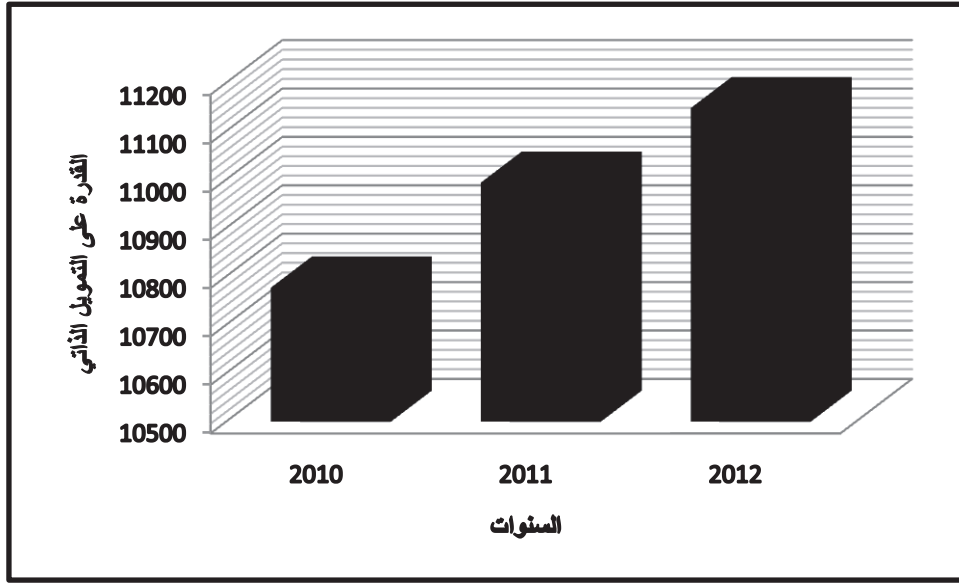
إن هذا المؤشر له قدرة تفسيرية جيدة لنمو المؤسسة لفهم الفرق بين الموارد واحتياجات الدورة، حيث لاحظنا نمو القيمة المضافة خاصة في 2012 وهذا راجع للثبات النسبي في المواد واللوازم المستهلكة وانخفاض الخدمات بشكل حاد كما أن مبالغ الهامش الإجمالي وتحويل تكاليف الإنتاج ضئيلة لا يكون لها اثر فعال على اتجاه القيمة المضافة.

القدرة على التمويل الذاتي (CAF):

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات و المؤونات

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

شكل رقم (5-2): التمثيل البياني لمعدلات النمو في القدرة على التمويل الذاتي



نلاحظ من خلال الشكل البياني أن قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي في تزايد بحيث اقل قيمة لهذا المؤشر كانت في

2010 و أعلى قيمة كانت سنة 2012.

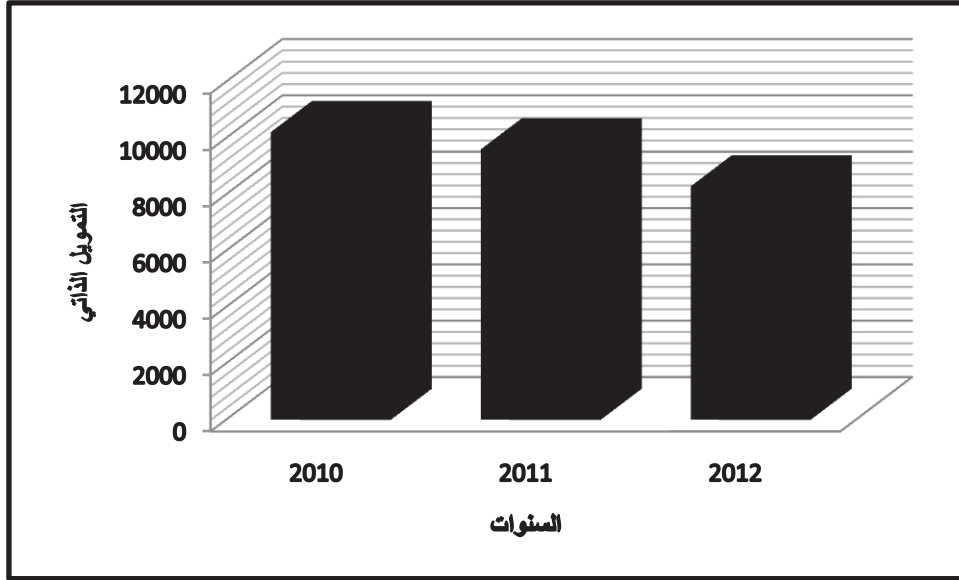
إن الزيادة الملحوظة في قيم هذا المؤشر ترجع إلى الزيادة المعتبرة في النتيجة الصافية التي تعبر عن الزيادة في مبيعات

المؤسسة على طول فترة الدراسة.

التمويل الذاتي (AF):

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - التوزيعات.

شكل رقم (6-2): التمثيل البياني لمعدلات النمو في التمويل الذاتي



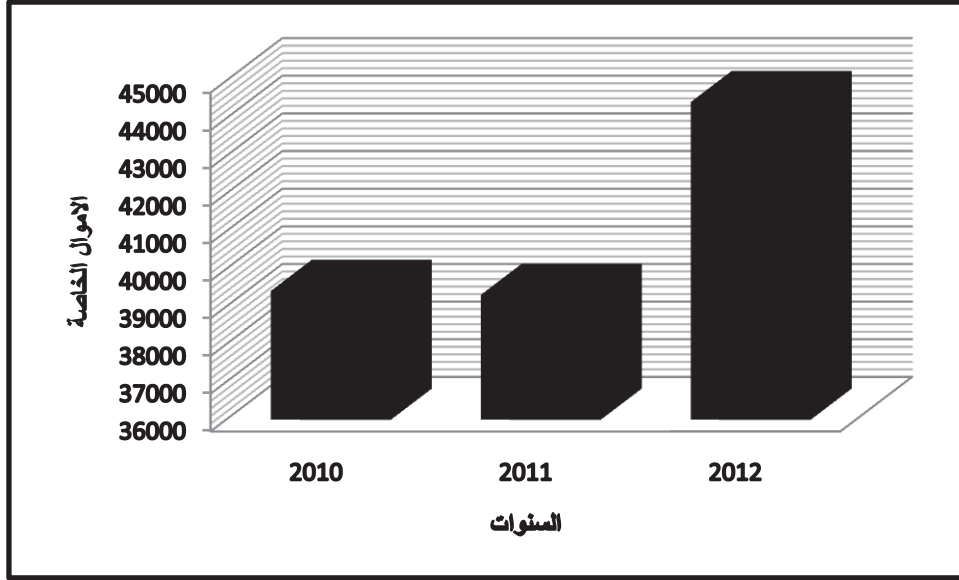
من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ أن معدلات النمو مرتفعة نوعا ما خلال 2010-2011 بالرغم من نقصان قيمة

التمويل بين السنتين مع انخفاض لقيمة هذا المؤشر في 2012 .

إن التمويل الذاتي في تراجع ملحوظ وهذا راجع لتطور التوزيعات خلال سنوات الدراسة

الأموال الخاصة (CP):

شكل رقم (7-2) التمثيل البياني لمعدلات النمو في الأموال الخاصة



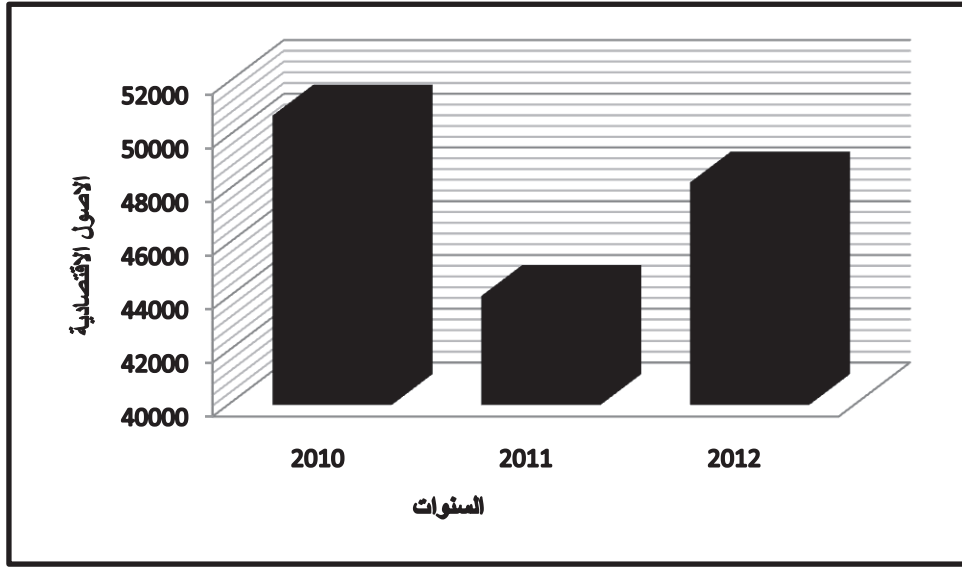
من خلال الأعمدة الصاعدة نلاحظ أن هناك زيادة في معدل النمو خلال 2012 ونلاحظ أن هذا المعدل انخفض سنة 2011 انخفاض طفيف جدا مقارنة ب 2010.

إن النمو في الأموال الخاصة خاصة في سنة 2012 راجع للنمو الملحوظ في القدرة على التمويل الذاتي التي تمثل جزءا منها في هذه السنة حيث يعتبر النمو في الأموال الخاصة نتيجة حتمية لطاقة التمويل الذاتي ولضعف معدل توزيع الأرباح عموما.

الأصول الاقتصادية (AE):

الأصول الاقتصادية = الاستثمارات الصافية+ الاحتياج في رأس المال العامل

شكل رقم (8-2): التمثيل البياني لمعدلات النمو في الأصول الاقتصادية



من خلال الأعمدة الصاعدة نلاحظ أن هناك تذبذب في معدلات النمو ونلاحظ أن أعلى معدل نمو كان سنة 2010 واقل معدل نمو كان سنة 2011.

إن نمو الأصول الاقتصادية في سنة 2010 راجع لارتفاع قيمة الاستثمارات الصافية يرافقها احتياج معتبر في رأس المال العامل أي نمو الاستثمارات الصافية و الاحتياج في رأس المال العامل معاً، أما سبب التراجع في 2011 هو انخفاض الاستثمارات الصافية و الاحتياج في رأس المال العامل معاً. وبالرغم من انخفاض قيمة الاستثمارات في 2012 إلا أن ارتفاع الاحتياج في رأس المال العامل أدى بنمو الأصول الاقتصادية من جديد.

إذن من خلال ما تقدم نلاحظ أن هناك نمو في المؤشرات محل الدراسة ولكن بمعدلات مختلفة من سنة إلى أخرى وهذا ما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة في نمو ملحوظ.

الفرع الثاني : عرض مركبات النمو الداخلي

لإيجاد أجوبة عن الأسئلة المطروحة قمنا بانتقاء مجموعة من المتغيرات ذات ارتباط فيما بينها وهي في الواقع متعلقة بالمر دودية، لاختبار مدى تأثير هذه المتغيرات وهي مجتمعة على ظاهرة التمويل الذاتي للنمو الداخلي في المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

حيث اعتبرنا معدل النمو الداخلي (g) متغيرا تابعا مفسرا لهذه الظاهرة والذي يعبر عنه بالمعادلة التي توصلنا إليها في الدراسة النظرية في بحثنا والمتمثلة في:

$$g = [R_e + (R_e - i)D/CP](1-d)$$

حيث:

$R_e - i$: الهامش بين المر دودية الاقتصادية و تكلفة الاستدانة و يسمى أيضا فرق الرافعة

D/CP : الرافعة المالية و تقيس تركيبة الهيكل المالي

$(R_e - i)D/CP$: اثر الرافعة المالية

$$\text{المر دودية المالية} = [R_e + (R_e - i)D/CP]$$

المر دودية الاقتصادية (R_e):

نتطرق فيما يلي إلى حساب المر دودية الاقتصادية التي تعبر عن مدى قدرة الأصل الاقتصادي (AE) على توليد النتيجة الاقتصادية (RE) حيث أن:

$$R_e = \frac{RE}{AE} = \frac{RE}{CA} \times \frac{CA}{AE}$$

حيث تعبر النسبة $\frac{RE}{CA}$ على الهامش الإجمالي أما النسبة $\frac{CA}{AE}$ فتعبر على معدل دوران الأصل الاقتصادي

و الجدول الموالي يوضح المر دودية الاقتصادية ومركباتها:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

جدول رقم(4-2): المر دودية الاقتصادية و مركباتها

البيان	السنوات	2010	2011	2012
الهامش الإجمالي (%)		10.9	11	16
معدل دوران الأصل (%)		64	78.2	81
المر دودية الاقتصادية R_e (%)		6.90	8.60	12.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى معدل للهامش الاقتصادي (16%) كان في سنة 2012 وهذا ما نتج عنه مردودية اقتصادية مرتفعة والتي تقدر بحوالي 13 % ويلاحظ أن هناك تقارب في معدل دوران الأصل الاقتصادي. إن الزيادة في قيمة المر دودية الاقتصادية خلال فترة الدراسة يفسر بمدى مساهمة الأصول الاقتصادية المستخرجة من الميزانية في تكوين نتيجة الاستغلال و التي تتميز بالارتفاع هي الأخرى.

المرد ودية المالية (R_f):

و يتم حسابها من خلال العلاقة:

$$R_f = RN/CP = RN/CA \times CA/AE \times AE/CP$$

و بالتالي المر دودية المالية لها ثلاث مركبات أساسية وهي الهامش الصافي $\frac{R_{net}}{CA}$ ، دوران الاصل الاقتصادي $\frac{CA}{AE}$ ، ومعامل

الاستدانة $\frac{AE}{CP}$. و الجدول الموالي يوضح المر دودية المالية ومركباتها:

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

جدول رقم(5-2): جدول المر دودبي المالية و مركباتها

البيان	السنوات	2010	2011	2012
الهامش الصافي(%)		8.15	10	14.8
دوران الأصل الاقتصادي (%)		64	78.2	81
معامل الاستدانة		1.28	1,12	1.08
المر دودية المالية R _f (%)		7.07	9.31	13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أعلى معدل للمر دودية المالية حققته المؤسسة سنة 2012 هو (13%)، وهذا لتحقيقها هامش صافي (14.8%) ، وفي سنة 2010 انخفض الهامش الصافي إلى (8.15%) وهذا ما خفض من المر دودية المالية (7.07%)، ونلاحظ أن هناك تقارب في معاملات الاستدانة وأعلى معامل كان سنتي 2010 والذي يقدر بـ 1.28%.

إن تحقيق المؤسسة لمعدل مر دودية مالية كما لوحظ في 2012 راجع إلى أن النتيجة الصافية تمثل نسبة معتبرة من رقم الأعمال المحقق، ففي سنة 2010 عندما حققت رقم أعمال كبير (34422) مقارنة مع نتيجة صافية منخفضة (2807) أثر هذا على الهامش الصافي و بالتالي خفض من المر دودية المالية و منه يمكن القول أن المر دودية المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بعلاقة رقم الأعمال مع النتيجة الصافية.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

اثر الرافعة

بالنسبة لأثر الرافعة المالية فيبين الجدول أدناه تقارب في اثر الرافعة خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم(6-2): جدول اثر الرافعة المالية

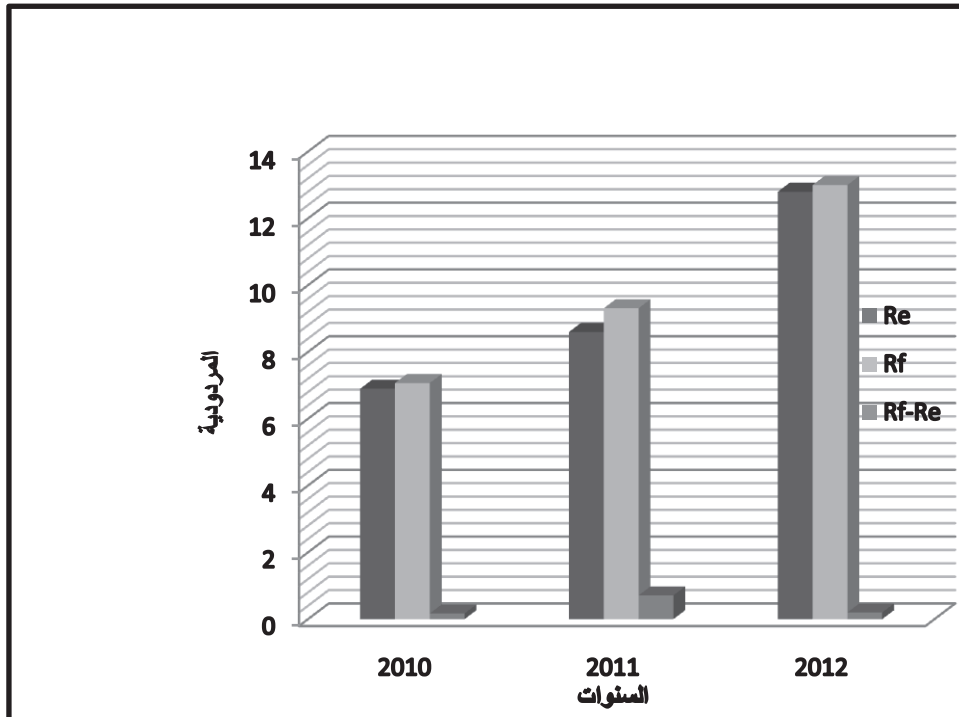
البيان	السنوات	2010	2011	2012
الرافعة المالية $R_f - R_e$	(%)	0.17	0.71	0.20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

تميزت الوضعية المالية للمؤسسة بأثر رافعة متدني ما يعني أن أصلها الاقتصادي تمكن من توليد نتيجة اقتصادية جد متقاربة مع المصاريف المالية لديونها الصافية.

و الشكل التالي يوضح العلاقة بين المر دودية الاقتصادية و المالية و اثر الرافعة المالية

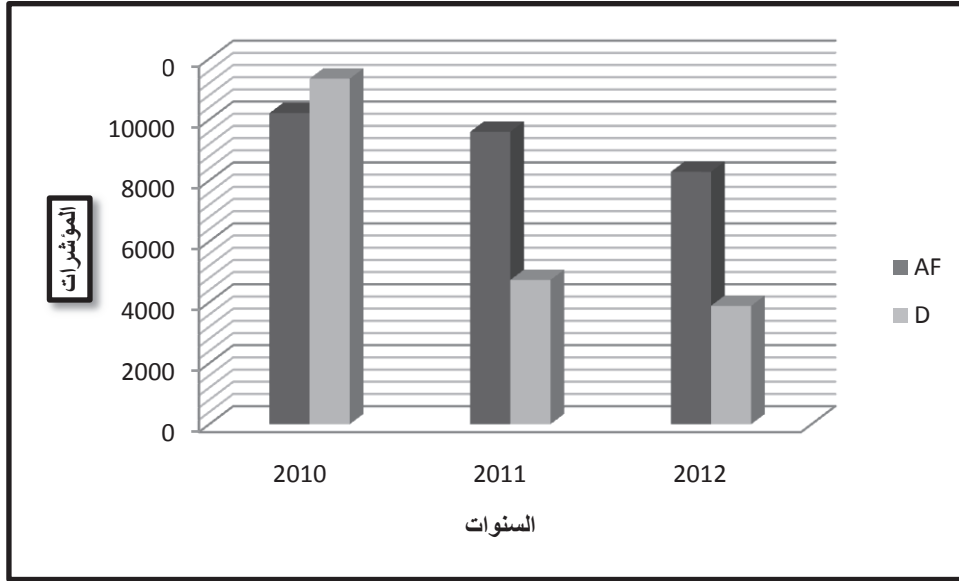
شكل رقم (9-2): التمثيل البياني للمر دودية الاقتصادية و المالية و اثر الرافعة المالية



الفرع الثالث: علاقة التمويل الذاتي بالديون والأموال الخاصة

التمويل الذاتي والديون:

شكل رقم (10-2): التمثيل البياني لعلاقة التمويل الذاتي بالديون



من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين التمويل الذاتي والديون حيث كلما زاد التمويل الذاتي زادت قيمة الديون.

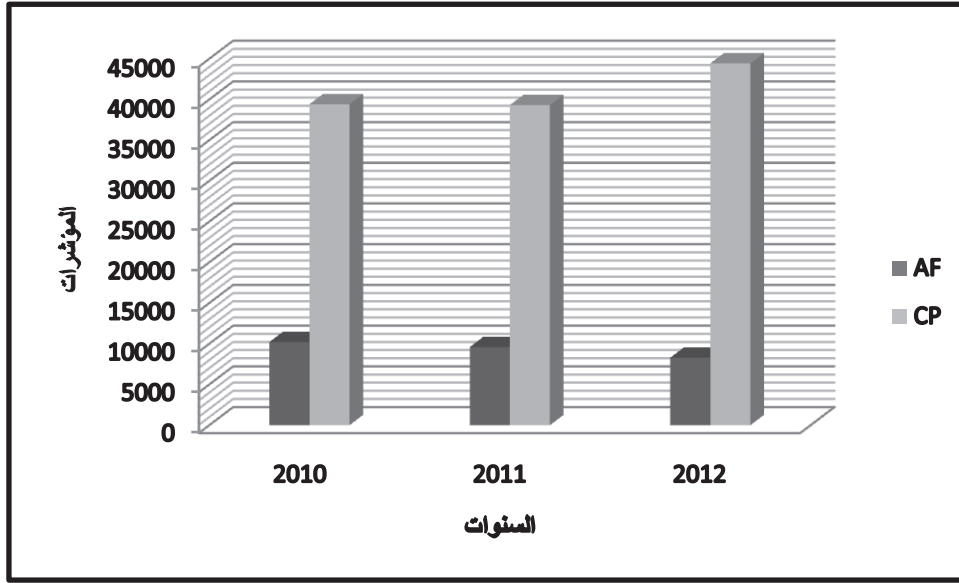
إن زيادة الديون بالرغم من وجود التمويل الذاتي يفسر بكون حجم الاستثمارات التي حازت عليها المؤسسة في هذه الفترة.

التمويل الذاتي والأموال الخاصة:

مثلما يساهم التمويل الذاتي في تدعيم الهيكل المالي للمؤسسة كذلك يؤدي نمو الأموال الخاصة. والتمثيل البياني يوضح العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

شكل رقم (11-2): التمثيل البياني لعلاقة التمويل الذاتي بالأموال الخاصة



من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين التمويل الذاتي والأموال الخاصة .

حيث كلما زاد التمويل الذاتي زادت قيمة الأموال الخاصة لان التمويل الذاتي كمنشأ داخلي هو احد مكونات الأموال الخاصة بالإضافة إلى رأس المال الذي يعتبر منشأ خارجي .

الفرع الرابع: معدل النمو الداخلي (g)

من خلال العلاقة المتطرق إليها في السابق حول حساب هذا المعدل تم التوصل إلى النتائج التالية و هي موضحة في

جدول رقم(7-2): جدول معدل النمو الداخلي

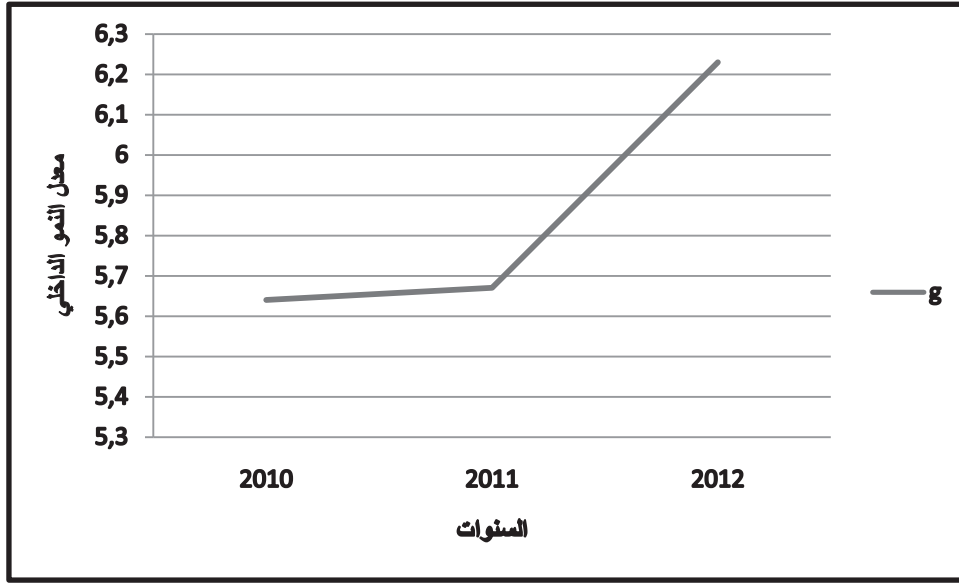
الجدول الموالي:

السنوات	البيان
2012	6.23%
2011	5.67%
2010	5.64%
معدل النمو الداخلي g	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

شكل رقم (12-2): التمثيل البياني لمعدل النمو الداخلي (%)



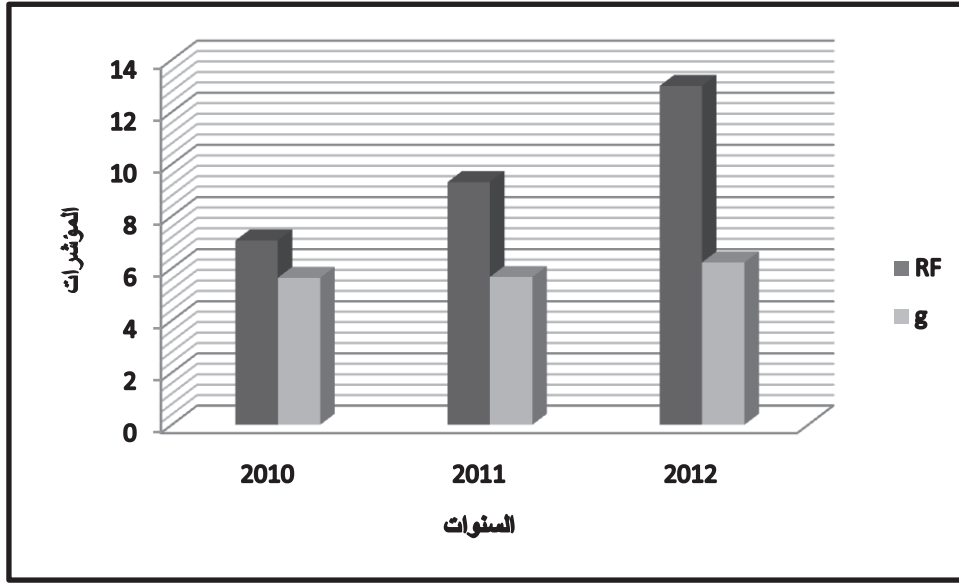
من خلال الجدول أعلاه والتمثيل البياني نلاحظ أن معدل النمو الداخلي بالمؤسسة في تزايد خلال فترة الدراسة.

من خلال ما تم التوصل إليه فيما سبق يتضح أن معدل النمو في سنة 2012 مرتفع وهذا يفسر مدى تأثره بالمر دودية المالية التي حققت أعلى معدل في نفس السنة مع العلم أن هناك معدلات توزيع الأرباح (d)، تتراوح بين 2% و4%

خلال فترة الدراسة حيث كما زادت المر دودية المالية كلما زاد معدل النمو الداخلي.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

شكل رقم (13-2): التمثيل البياني للعلاقة بين المر دودية المالية والنمو الداخلي



ونلاحظ من الشكل البياني أن هناك تساير بين معدل المر دودية المالية ومعدل النمو الداخلي.

الفرع الخامس: مؤشر التمويل الذاتي للنمو

علما أن:

$$g = R_f(1-d) = \frac{RN}{CP}(1-d) = \frac{AFC}{CP}$$

الجدول رقم (8-2): جدول التمويل الذاتي للنمو (AFC)

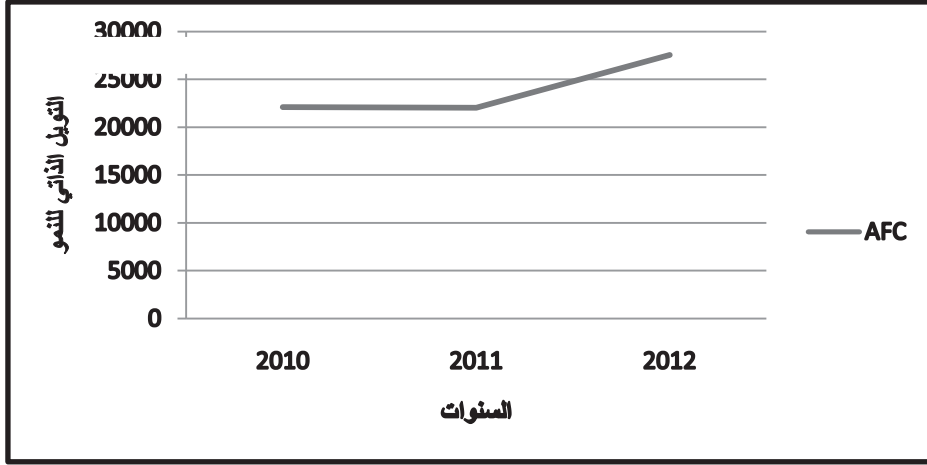
البيان السنوات	2010	2011	2012
التمويل الذاتي لنمو AFC	22076	22016	27551.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار في تمويل نموها الداخلي

والشكل الموالي يوضح تغيرات التمويل الذاتي للنمو من سنة لأخرى.

شكل رقم (14-2): التمثيل البياني للتمويل الذاتي للنمو



من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن هناك نمو في التمويل الذاتي للنمو خلال الفترة 2010-2012 ، وبالمقارنة بين التمثيل البياني للتمويل الذاتي للنمو و التمثيل البياني لمعدل النمو الداخلي نلاحظ أن هناك تساير بينهما خلال فترة الدراسة.

فإن نمو التمويل الذاتي للنمو راجع إلى حدوث نمو مستمر في النتيجة الصافية و قيمة الأموال الخاصة خلال سنوات الدراسة .

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات و الاستنتاجات.

الفرع الأول: اختبار فرضيات الدراسة

إن الدراسة التطبيقية و السعي إلى الوصول إلى نتائج علمية من خلالها يساعد على تبني أو نفي الفرضيات الموضوعة مسبقا كإجابات و تفسيرات مؤقتة للأسئلة أو المشكلات التي تم وضعها و التي بالضرورة تقدم الحل للإشكالية الخاصة بالبحث و عليه نحاول ربط ما تم التوصل إليه مع ما تم وضعه كتفسير.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار في تمويل نموها الداخلي

الفرضية الأولى:

– يمكن اعتبار النمو الداخلي وظيفة إستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية و ظاهرة مالية و اقتصادية قابلة للتكميم.

نعم أن النمو الداخلي مؤشر استراتيجي مرتبط بالقرارات الإستراتيجية التي تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح... و يتوقف قياسه على العديد من المؤشرات و المعايير الاقتصادية مثل رقم الأعمال، القيمة المضافة و غيرها و معايير مالية مثل التمويل الذاتي و الأموال الخاصة.

الفرضية الثانية:

– لعل المؤسسات التي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الأخيرة و التي من بينها المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار كان بفضل توفرها على قدرات تمويلية ذاتية معتبرة.

بطبيعة الحال لان التمويل الذاتي يسمح للمؤسسة من أن تستقل ماليا و تتجنب التبعية لمختلف الأوضاع الخارجية.

الفرضية الثالثة:

– باعتبار أن مستوى النمو متوقف على التمويل الجيد و الفعال يمكن القول أن للتمويل الذاتي تأثير مباشر في النمو الداخلي للمؤسسة.

نعم باعتبار انه تمكنا من قياس تأثير التمويل الذاتي على النمو باستعمال مؤشر التمويل الذاتي للنمو و هذا ما يعكس وجود علاقة مباشرة بين المتغيرين.

الفرضية الرابعة:

– قد يكون التمويل الذاتي مصدر محفز لمصادر التمويل الأخرى إذا ما تلقى الاهتمام الكافي من قبل المسؤولين.

يمكن القول أن هذه الفرضية ممكنة لان التمويل الذاتي قد يحفز مصادر تمويل أخرى و قد يلغي بعضها بحيث يعتبر قياس التمويل الذاتي من سنة أخرى مؤشرا لقياس معدل نمو المؤسسة و قدرتها على توليد قيمة إضافية في أموالها الخاصة كما يعتبر عنصرا أساسيا للتمويل الداخلي خاصة في مرحلة النمو، فيساهم بشكل مباشر في التقليل من المصادر الخارجية

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لسلوك المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار في تمويل نموها الداخلي

للتمويل، وبالمقابل يلعب دور الطعم لجذب وتحفيز وسائل التمويل الخارجية عند اللجوء للاستدانة أو فتح رأس مال للمساهمة.

الفرع الثاني: الاستنتاجات

من خلال ما تم التوصل إليه تم وضع الاستنتاجات التالية :

- النمو الداخلي مرتبط بالاعتماد على مصادر تمويل داخلية و يعتبر التمويل الذاتي من أهمها ؛
- تحكم المؤسسة في مرد وديتها يعد مفتاحا لقدرتها على التمويل الذاتي ؛
- التمويل الذاتي مرتبط بسياسة توزيع الأرباح و العلاقة عكسية فيما بينهما ؛
- تمثل الأموال الخاصة أهم مورد يشجع المؤسسة على التمويل الذاتي لمشاريعها.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها و التي قمنا فيها بإسقاط ظاهرة التمويل الذاتي للنمو الداخلي على المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار (ENTP) الكائن مقرها بجاسي مسعود ولاية ورقلة، لاحظنا أن المؤسسة حققت تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة و هذا بالوقوف على معدل النمو الداخلي g.

و من بين النتائج التي توصلنا إليها بعد التحليل يمكننا القول بان المتغيرات المختارة في هذه الدراسة تساهم و هي مجتمعة بنسبة جد كبيرة في تفسير الظاهرة، كما اتضح أن المؤسسة تعتمد على معدل الاحتفاظ بالأرباح كبير في تمويل نموها الداخلي، حيث أنها تتميز بمعدل دوران كبير في الأصول الاقتصادية، و من خلال ما سبق نقول أن:

- مستوى نمو المؤسسة الداخلي على التمويل الذاتي بشكل كبير؛
- حجم المؤسسة له تأثير كبير على إستراتيجية نمو المؤسسة و يعود ذلك إلى حجم الاستثمارات و رقم الأعمال و القيمة المضافة...الخ.

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	تشكل التمويل الذاتي	1-1
21	التمثيل البياني لبعض المؤشرات الاقتصادية والمالية	2-2
22	التمثيل البياني لمعدلات النمو في رقم الأعمال	2-3
23	التمثيل البياني لمعدلات النمو في القيمة المضافة	2-4
24	التمثيل البياني لمعدلات النمو في القدرة على التمويل الذاتي	2-5
25	التمثيل البياني لمعدلات النمو في التمويل الذاتي	2-6
26	التمثيل البياني لمعدلات النمو في الأموال الخاصة	2-7
27	التمثيل البياني لمعدلات النمو في الأصول الاقتصادية	2-8
31	التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية و المالية و اثر الرافعة المالية	2-9
32	التمثيل البياني لعلاقة التمويل الذاتي بالديون	2-10
33	التمثيل البياني لعلاقة التمويل الذاتي بالأموال الخاصة	2-11
34	التمثيل البياني لمعدل النمو الداخلي (%)	2-12
35	التمثيل البياني للعلاقة بين المردودية المالية والنمو الداخلي	2-13
36	التمثيل البياني للتمويل الذاتي للنمو	2-14

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
03	المقارنة بين النمو الداخلي و النمو الخارجي	1-1
17	تعريف المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار	2-2
20	جدول المؤشرات الاقتصادية والمالية	2-3
29	جدول المر دودية الاقتصادية و مركباتها	2-4
30	جدول المر دودتي المالية و مركباتها	2-5
31	جدول اثر الرافعة المالية	2-6
33	جدول معدل النمو الداخلي	2-7
35	جدول التمويل الذاتي للنمو (AFC)	2-8

قائمة الاختصارات و الرموز

الرمز	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
ENTP	ENTREPRISE NATIONAL DES TRAVEAUX AUX PUITS	المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار
DFC	DIRECTION FINANCES ET COMPTABILITE	مديرية المالية و المحاسبة
AF	AUTOFINANCEMENT	التمويل الذاتي
CAF	LA CAPACITE D'AUTOFINANCEMENT	القدرة على التمويل الذاتي
D	DETTES	الديون
CP	CAPITAUX PROPRES	الأموال الخاصة
Rf	RENTABILITE FINANCIERE	المر دودية المالية
Re	RENTABILITE ECONOMIQUE	المر دودية الاقتصادية
RE	RESULTAT D'EXPLOITATION	نتيجة الاستغلال
CA	CHIFFRE D'AFFAIRE	رقم الأعمال
VA	VALEUR AJOUTEE	القيمة المضافة
AE	ACTIF ECONOMIQUE	الأصل الاقتصادي
i	COUT D'EMPRUNT	تكلفة الاستدانة
RN	RESULTAT NET	النتيجة الصافية
g	/	معدل النمو الداخلي
AFC	/	التمويل الذاتي للنمو
DIV	DIVIDENDES	حصص توزيع الأرباح
d	/	معدل توزيع الأرباح

الخاتمة العامة

من خلال هذا البحث تم إجراء دراسة تحليلية لدور التمويل الذاتي في المؤسسة الاقتصادية حيث تطلب البحث معالجة الإشكالية المطروحة من خلاله عبر فصلين باستعمال المنهج و الأدوات المشار إليها في المقدمة و انطلاقا من الفرضيات الموضوعية تتوزع هذه الخاتمة إلى ما يلي:

نتائج البحث:

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية و أخرى تطبيقية و هذا ما مكننا من نفي اثبات صحة كل فرضية تم وضعها و فيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

1-النتائج النظرية:

- يعتبر النمو الداخلي ظاهرة ديناميكية في ضوء مجموعة من المعايير الاقتصادية و المالية ، اذ يمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات تمكن من تحديد وتيرته و اتجاهه.
- النمو الداخلي هو ظاهرة تراكمية تتحكم فيها سياسة التمويل الذاتي.
- النمو المستقل لا يترجم إلا بنمو الأموال الخاصة أما النمو الداخلي فهو نمو الأصول الاقتصادية.
- المر دودية المالية هي مؤشر جيد لقياس النمو الداخلي.
- للتمويل الذاتي علاقة مباشرة بالنمو الداخلي حيث انه يدعم الأموال الخاصة بشكل مباشر و بشكل غير مباشر كونه طعم يستقطب الديون.
- المؤسسات التي تتوفر على قدرة تمويل ذاتي معتبرة لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية الأخيرة.
- للتمويل الذاتي دور مهم في النمو الداخلي للمؤسسة إذا ما تلقى الاهتمام و الدعم الكافيين لازدهار و ارتقاء المؤسسة و بالتالي الاقتصاد ككل.

2-النتائج التطبيقية:

يفسر معدل النمو الداخلي كما يلي:

- تعتمد مؤسسة ENTP على الهامش الصافي بالدرجة الأولى و على معدل دوران الأصول الاقتصادية بالدرجة الثانية و على معامل الاستدانة بالدرجة الثالثة حيث توجد علاقة قوية بين معدل النمو و معدل الهامش الصافي و بين معدل النمو و معدل دوران الأصول الاقتصادية.

الخاتمة العامة

- تنتهج المؤسسة في تدعيم نموها إستراتيجية تجارية تتمثل في الرفع من المر دودية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم المبيعات و إستراتيجية توزيع الأرباح تتمثل في تخصيص الجزء الأكبر من الأرباح لتدعيم مركزها المالي.
- يتغير سلوك المؤسسة في تدعيم نموها الداخلي وفقا للتغيرات الظرفية حيث كان لإعادة الهيكلة و إجراءات التطهير المالي للمؤسسات العمومية انعكاسا واضحا على نتائج المؤسسة كما يمكن للشراكة و المنافسة أن تترك أثارا واضحة المعالم.

الاقتراحات:

- فادتنا هذه الدراسة و بصفة خاصة نتائجها إلى تقديم جملة من الاقتراحات هي:
- من الأفضل أن تحتفظ المؤسسة قدر الإمكان على مصادرها الداخلية التي هي بمثابة المحرك الرئيسي للنمو.
- يجب على المؤسسة التوسيع في استثمار القدرات المتاحة من اجل تعظيم النتيجة الاقتصادية.
- نظرا لخبرة المؤسسة في مجال الحفر نقترح توسيع نشاطها على المستوى العالمي.
- يجب أن تنوع في نشاطها حتى لا يطال الركود إرادتها الأساسية (أداء الخدمات).

آفاق البحث:

تناول هذا البحث إشكالية تمويل المؤسسة لنموها الداخلي من مصادرها الذاتية خلال الفترة (2010-2012) و قد جاءت المحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة باستعمال طرق التحليل اعتمادا على متغيرات كمية (النسب المالية) ، و تبين من خلال هذه الدراسة أنها قد كشفت عن أهمية التمويل الذاتي في تمويل النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية ، و نظرا لمحددات الموضوع التي دفعت إلى التركيز على بعض الجوانب فانه يبقى بعض المواضيع الأخرى و التي هي على صلة بموضوع البحث و الجديرة بالإثراء و المنافسة مستقبلا و التي يمكن تصورها على النحو التالي:

- دراسة مقارنة بين المؤسسات الكبرى و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول التمويل الداخلي لها و الكشف عن مدى و جود اثر الحجم على السياسات و الاستراتيجيات المنتهجة.
- دراسة أهم مصادر النمو الخارجي للمؤسسة.
- مصادر تمويل النمو في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
46	القيم و النسب المالية المستعملة	01
47	الميزانيات الاقتصادية للسنوات 2012-2011-2010	02
48	الميزانيات المحاسبية للسنوات 2012-2011-2010	03
54	جداول حسابات النتائج للسنوات 2012-2011-2010	04

ملحق رقم 01

ملحق 01: القيم و النسب المالية المستعملة

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2010	2011	2012
CP	39423.00	39316.00	44438.00
D	11345.00	4737.00	3839.00
AE	50768.00	44053.00	48277.00
RE	11392.00	11282.00	12208.00
CA	34423.00	36096.00	39359.00
i	0.03	0,02	0,04
DIV	561.34	1392.65	2859.79
RN	28067.00	32387.00	58363.00
d	2%	4.3%	4.9%
amort	98728	96205	10988
Re	6.9%	8.6%	12.8%
Rf	7.07%	9.31%	13%
AFC	22076.00	22016,00	27551.5
g	5.64%	5.67%	6.23%

ملاحظة : تم استبعاد نسبة الضريبة على أرباح الشركات

لان نسبتها ضئيلة لا تؤثر على النتائج.

الميزانيات المحاسبية للسنوات

2012-2011-2010

جداول حسابات النتائج

للسنوات

2012-2011-2010

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

الملتقيات:

1 - غلاب نعيمة و زغيب مليكة، تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب

و مشتقاته، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، 2006، جامعة محمد

خضير بسكرة.

المجلات:

1- الياس بن ساسي، محاولة ضبط مفهومي النمو الداخلي والنمو الخارجي للمؤسسة كمنطق للمفاضلة بينهما، مجلة الباحث

عدد 2008/06.

2- دادن عبد الوهاب، سلوك المؤسسات البترولية في تمويل نموها الداخلي، المدرسة العليا للتجارة، عدد 2008 /05.

الاطاريح و المذكرات:

الاطاريح:

1- دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008

المذكرات:

1- الياس بن ساسي، تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2003

2 - دربال سمية، سلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة

ورقلة، 2012

Livres :

- 1-Chiha K, Finance d'entreprise approche stratégique , edition houma, alger ,2009.
- 2-Douillet.A, l'analyse financière pratique, edition chotard et associés, paris.
- 3-Everaert.S, analyse et diagnostic financière, méthodes et cas ,eyrolles, 2^oédi, paris, 1992.
- 4-Georges .L, manuel de gestion financière, collection LMD et professionnel, edition berti, paris, 2006.
- 5-Perochon.C, leurion.J, Analyse comptable et gestion prévisionnelle , edition foucher n°1, Paris, 1982.
- 6-Vernimmen.P, Finance d'entreprise, edition dalloz , 1994.
- 7-Vizzanova.P, gestion financière, édition Atol n°8, paris, 1993 .

Séminaires:

- 1-Melyani hakim et boadem kamel, Financement des entreprises défis des entreprises algérienne, séminaire international sur les politiques de financement et de leur impact sur les économies ,Biskra 2006.

Sites Internet:

www.entp-dz.com